بسم اللّه الرحمن الرحيم
الفصل الأول: فی) موضوع الإلهيات)ه
المسألة الأولی فی بيان أن موضوع العلم الالهی هو الموجود من حيث هو موجود
الموجود
قد يوصف
بأنه واحد أو كثير
و بأنه كلی أو جزئی
و بأنه بالفعل أو بالقوة
و قد يوصف
بأنه مساو لشیء
و يوصف
بأنه
متحرک
أو إنسان
أو غير ذلک
لكنه
لا يمكن أن يوصف بأنه مساو
إلا إذا صار كمّا
و لا يمكن أن يوصف بأنه متحرک أو ساكن أو إنسان
إلا إذا صار جسما طبيعيّا
فإذن
ما لم يصر رياضيّا
لم يوصف بما يجری مجری أوسط هذه الصفات (كم)ه
و ما لم يصر طبيعيّا
لم يوصف بما يجری مجری آخرها (جسم طبيعی)ه
لكن لا يحتاج فی أن يكون واحدا أو كثيرا إلی أن يصير رياضيّا أو طبيعيّا
بل لأنه موجود عام هو صالح لأن يوصف بوحدة أو كثرة و ما ذكر معها (كلی و جزئی و قوه و فعل)ه
فإذن
الوحدة و الكثرة من الأعراض الذاتية الموجودة للموجود التی تعرض له بما هو موجود
و لو لا ذلک لكان الموجود الواحد لا يكون إلّا رياضيّا أو طبيعيّا
فاذن للموجود بما هو موجود أعراض ذاتية
و الفلسفة الأولی
موضوعها
الموجود بما هو موجود
و مطلوبها
الأعراض الذاتية للموجود بما هو موجود
مثل الوحدة و الكثرة و العلّيّة و غير ذلک
مثل البياض فی الثوب
و مثل طبيعة النار فی النار
و هذا بأن تكون ذاته حاصلة لذات أخری بأنها
ملاقية له بالأسر (چسبيده ی هميشگی)ه
و متقررة فيه (الموجود فی الموضوع)ه
لا كالوتد فی الحائط إذ له انفراد ذات متبرئة عنه (يراى ميخ انفراد در ذات است و ميخ جدا از ديوار است)ه

المسألة الثانية فی تقسیمات الوجود
و الموجود
قد یکون موجودا علی أنه جاعل شیئا من الأشیاء بالفعل أمرا من الأمور بوجوده فی ذلک الشیء تعریف عرض)؛
و منه ما لا یکون هکذا
و الذی یکون هکذا (ذات حاصلة لذات اخری)؛
منه ما یطرأ علی الذات الأخری بعد تقوّمها بالفعل بذاتها أو بما یقوّمها
و هذا یسمّی عرضا
و منه ما مقارنته لذات أخری مقارنة مقوّم بالفعل
و یقال له صورة
و یقال
للمقارنین کلیهما محلّ (مکان نشستن عرض و صورت)؛
و للأوّل منهما موضوع (محل را برای عرض موضوع می گویند)؛
و للثانی هیولی و مادّة (محل را برای صورت هیولی می گویند)؛
و کلّ ما لیس فی موضوع (جوهر)؛
سواء
کان فی هیولی و مادّة (ماده اولی)؛ (صورت)؛
أو لم یکن فی هیولی و مادّة
فیقال له: جوهر.
جوهر
مع أنه لیس فی موضوع لیس فی مادّة
و جوهر
هو فی مادّة (صورت)؛
و الجواهر أربعة:
و القسم الأوّل ثلاثة أقسام: فإنه إمّا أن یکون هذا الجوهر
مادّة (هیولی)؛
أو ذا مادّة (جسم)؛
أو لا مادّة و لا ذا مادّة (عقل)؛
الذی هو ذو مادّة و لیس فیها هو أن یکون منها.
و کل شیء من المادّة و لیس بمادّة
فیحتاج إلی زیادة علی المادّة
و هی الصورة
فهذا الجوهر هو المرکّب.
فالجواهر أربعة:
ماهیّة بلا مادّة (عقل)؛
و مادّة بلا صورة (هیولی)؛
و صورة فی مادّة
و مرکّب من مادة و صورة. (جسم)؛
المسألة الأولی فی اثبات أن الجسم مرکب من الهیولی و الصورة
الاتصال الجسمی هو موجود فی مادّة
و ذلک لأنه یقبل الانفصال
لأنه یستحیل أن یکون فی ضدّ قوة قبول ضدّ (امکان ندارد اتصال علت انفصال باشد)؛
لأنّ ما یقبل شیئا یقبله و هو موجود

فمن المحال أن يكون شيء غير موجود يقبل شيئا موجودا
و المقابل عند وجود المقابل
و الضد يعدم عند وجود الضد
و الاتصال لا يقبل الانفصال الذى هو ضدّه
إمّا أن يكون لأنه اتصال (متصل)ه
و قبول الانفصال فيه
فقوّة قبول الانفصال هو لشيء قابل للانفصال و الاتصال
فإذن الاتصال الجسمانى فى مادّة
و كذلك ما يتبع هذا الاتصال و يكون معه من القوى و الصور
فإمّا أن تكون ذات وضع
أو لا تكون ذات وضع
إن كانت ذات وضع و تنقسم
فهى بَعدُ (بعده)ه جسم
و إن كانت ذات وضع و لا تنقسم
حصل لذى الوضع الغير المنقسم انفراد قوام (قوام منفرد و جزء لا يتجزى)ه
و قد بيّنا استحالة هذا فى الطبيعيات
فـ
فاذا لبست صورة النارية
لم يجب أن تحصل فى وضع بعينه
و لكنها لا يمكن أن تحصل إلّا فى وضع بعينه
و كانت مثلا مادّة نار ما بعينه
و إن لم يكن لها وضع
لأنها إن فارقت
المادة الجسمانية لا تفارق هذه الصورة
المسألة الثانية فى بيان ان الهيولى لا تعرى عن الصورة النوعية
تعين لها ذلك الوضع
لأنها إذا كانت ماء كانت هناك
فإذن إنّما لبست صورة الهوائية (بخاريه)ه أو النارية
و هى ذات وضع
و أمّا إذا كان مثلا ماء ثم استحال تبديل شود)ه هواء (بخار)ه)
كانت الهيولى تقتضى وجودا عاريا عن الوضع على نحو وجود المعقولات
و لو
و الصورة أيضا غير ذات وضع لنفسها
لأنها معقولة من حيث هى صورة
لكان المؤلّف من معنيين معقولين
و كل جملة معقولين معقول غير ذى وضع
فاذن المادّة الجسمانيّة يتعلق وجودها بسبب جعلها ذات وضع دائما
فلا تتعرّى إذن عن الصورة الجسمانية و لا عن صور و قوى غيرها (قواى غير صورت .يعنى استعداد و هيولى)ه
الفصل الثانى: فى احكام الهيولى و الصورة)ه
أن يكون قابلا للتقطيع و التفريق
أو غير قابل
إمّا
فإن كان قابلا فـ
إمّا بعسر
أو بسهولة
و إذا وجدتَ جسما لم يخل
قابلا للنقل عن موضعه

الفصل الثالث: فی إثبات القوی)ه
المسئله الاولی: فی التعریف و اثبات القُوی
فإما أن یکون ذلک الفعل یصدر عنه
کل جسم ذی قوّة یصدر عنه فعل دائما فی العادة المحسوسة (به طور عادی حسی)ه
لجسمیّته
أو لقوة فیه
أو بسبب من خارج
و لا یجوز أن تکون لجسمیّته
لأن الأجسام
لا تتساوی فیما یصدر عنها
.و تتساوی فی جسمیتها
و إن کان یصدر عنها دائما بسبب من خارج
یستعمل بعض الأجسام فی شیء و بعضها فی شیء
أو لأسباب یختص بعضها ببعض تلک الأجسام
فلا یخلو
إما أن یکون وقع ذلک (فعل و اثر)ه اتفاقا
أو لأن لتلک الأجسام خواصّ فی أنفسها بها تستحق أن
تتوسط عن الواحد فی آثار مختلفة (آن خاصیت واحد واسطه
شود برای آن جسم در صدور آثار مختلف)ه
أو یختص بعضها (بعض آثار)ه ببعض الأسباب إن کانت (آثار)ه کثیرة
و الذی بالاتفاق لیس مما یستمرّ علی الدّوام و الأکثر (قاعده فلسفی)ه
و کلامنا فیما یستمرّ علی الدّوام و الأکثر
و إذن
.إنما یختص بعضها بتوسّط بعض الأمور بخاصیّة لها تصلح لتلک الأمور
.و الخاصیّة معنی فیها غیر الجسمیّة
.و تلک الخاصیّة هی المبدأ القریب من ذلک الأثر
فقد تأدّت إلی القسم الثالث و هو أنّها إنما تصدر عنها تلک الأفعال لمبادئ فیها غیر الجسمیة
.و هی القوی: فإنّ هذا معنی اسم القوی
المسألة الثانیة فی اقامة الحجة علی اثبات الطبیعة
و لأنّ کل جسم یختص کما قلنا
بـ
أین
و کیف
و سائر ذلک
و بالجملة: بحرکة و سکون
.فذلک إذن له لأجل قوّة هی مبدأ التحریک إلی تلک الحال. و هذا اسم الطبیعة
المسألة الثالثة فی بیان الصور النوعیة
و ایضا فإما ان یکون
أو غیر قابل
و جمیع ذلک بصور و قوی غیر الجسمیّة (این تفاوتها بخاطر جسمیت آن نیست بلکه به خاطر تفاوت در هیولی و صورت است)ه

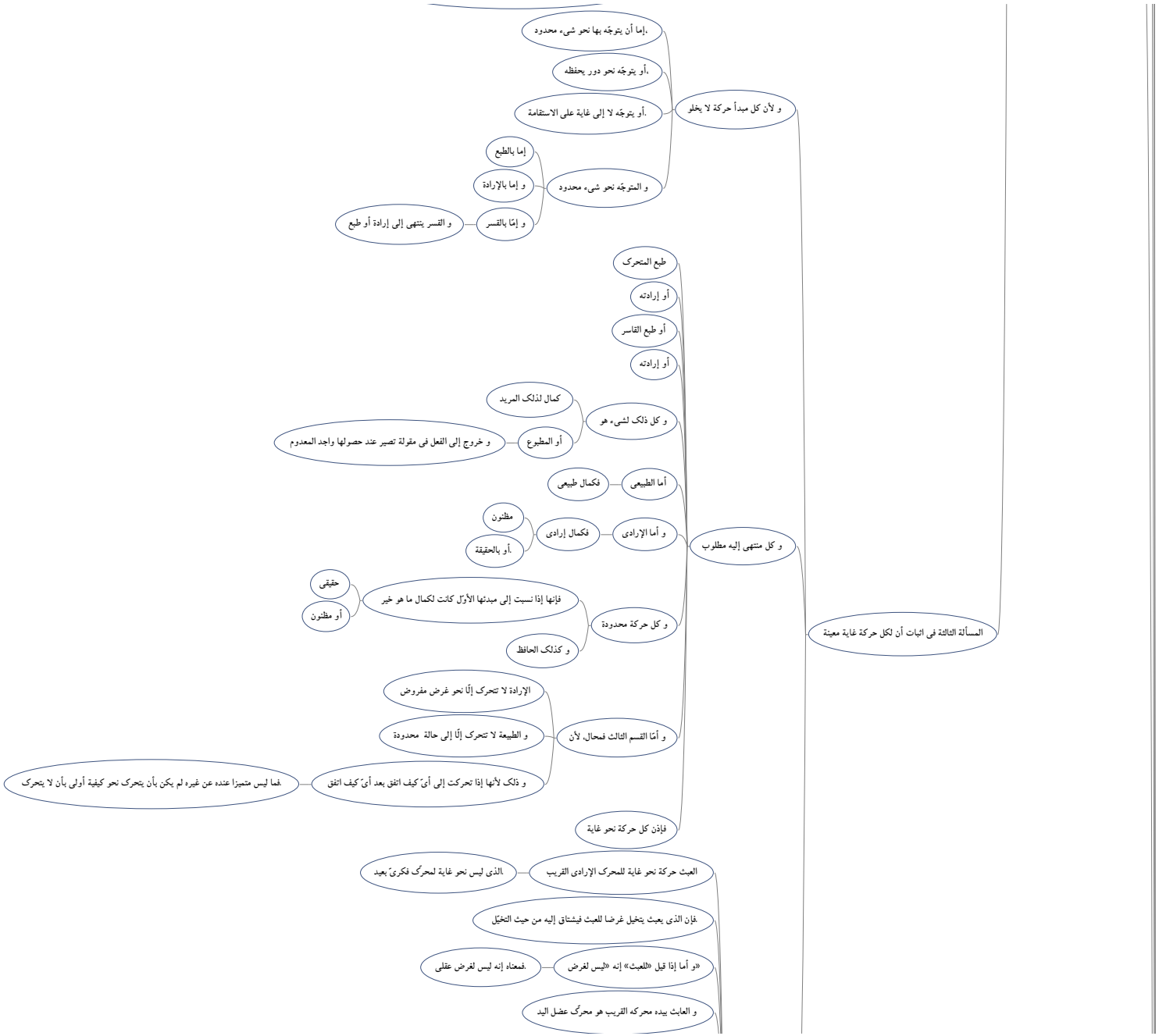
المسألة الثالثة فى اثبات أن لكل حركة غاية معينة
و كل منتهى إليه مطلوب
و لأن كل مبدأ حركة لا يخلو
إما أن يتوجّه بها نحو شىء محدود،
أو يتوجّه نحو دور يحفظه،
أو يتوجّه لا إلى غاية على الاستقامة.
و المتوجّه نحو شىء محدود
إما بالطبع
و إما بالإرادة
و إمّا بالقسر
و القسر ينتهى إلى إرادة أو طبع
طبع المتحرك
أو إرادته
أو طبع القاسر
أو إرادته
و كل ذلك لشىء هو
كمال لذلك المريد
أو المطبوع
و خروج إلى الفعل فى مقولة تصير عند حصولها واجد المعدوم
أما الطبيعى
فكمال طبيعى
و أما الإرادى
فكمال إرادى
مظنون
أو بالحقيقة.
و كل حركة محدودة
فإنها إذا نسبت إلى مبدئها الأوّل كانت لكمال ما هو خير
حقيقى
أو مظنون
و كذلك الحافظ
و أمّا القسم الثالث فمحال، لأن
الإرادة لا تتحرك إلّا نحو غرض مفروض
و الطبيعة لا تتحرك إلّا إلى حالة محدودة
و ذلك لأنها إذا تحركت إلى أىّ كيف اتفق بعد أىّ كيف اتفق
فما ليس متميزا عنده عن غيره لم يكن بأن يتحرك نحو كيفية أولى بأن لا يتحرك.
فإذن كل حركة نحو غاية
العبث حركة نحو غاية للمحرك الإرادى القريب
الذى ليس نحو غاية لمحرّك فكرىّ بعيد.
فإن الذى يعبث يتخيل غرضا للعبث فيشتاق إليه من حيث التخيّل.
«و أما إذا قيل «للعبث» إنه «ليس لغرض
فمعناه إنه ليس لغرض عقلى.
و العابث بيده محركه القريب هو محرّك عضل اليد

{حركت عبث}
و يحرك
إلى غاية ما تلك القوة عند ما تقف
،و إلى غاية أخرى للتخيل المستعمل للشوق
.و ليس لغاية عقلية
موجبات الأشواق التخيلية
،غير مضبوطة فى الأمور الجزئية
و لا أيضا صحيحة الارتسام فى الذكر
.حتى إذا راجع التخيل التذكّر صادف غرض ما فعله و داعيه إليه ثانيا .
.و من أسباب تلك العادة: فإن المعتاد يشتهى إذا سنح للخيال أدنى متذكّر من مناسب أو مقابل، و بالجملة شىء ذى نسبة
و إذا
كان العقل منصرفا عن ضبط ذلك إلى أمور أخرى حسّية أو ذكرية
،و اختلس التذكر فيما بين ذلك اختلاسات
تعذّر على الذهن مصادفة السبب فيه
.فكانت نسبته إياه إلى العبث أشدّ
المسألة الأولى فى حد السبب
السبب
هو كل ما يتعلق به وجود الشىء من غير أن يكون وجود ذلك الشىء
داخلا فى وجوده
أو متحققا به وجوده. (وجود علة)ه
المسألة الثانية فى حصر الأسباب فى الأربعة المذكورة
فمنه سبب معدّ
و منه سبب موجب (ضرورت وجوب)ه
.فإذن كل سبب شرط
و الشرط
إمّا أن يكون موجبا (رساننده به مرحله ضرورت)ه
أو غير موجب
و الذى ليس بموجب فهو
إمّا أن يكون قابلا للوجود (علت مادى)ه
أو لا يكون قابلا
فإن لم يكن قابلا للوجود و لم يكن جزء و شرط يوجب الوجود
فلا حاجة إليه
إمّا أن يكون جزءا مما هو سبب (سبب ناقصه)ه
أو لا يكون
فإمّا أن يكون جزء وجوده بانفراده يعطى الفعل لما هو جزء له
أو يكون جزء وجوده بانفراده يعطيه القوة

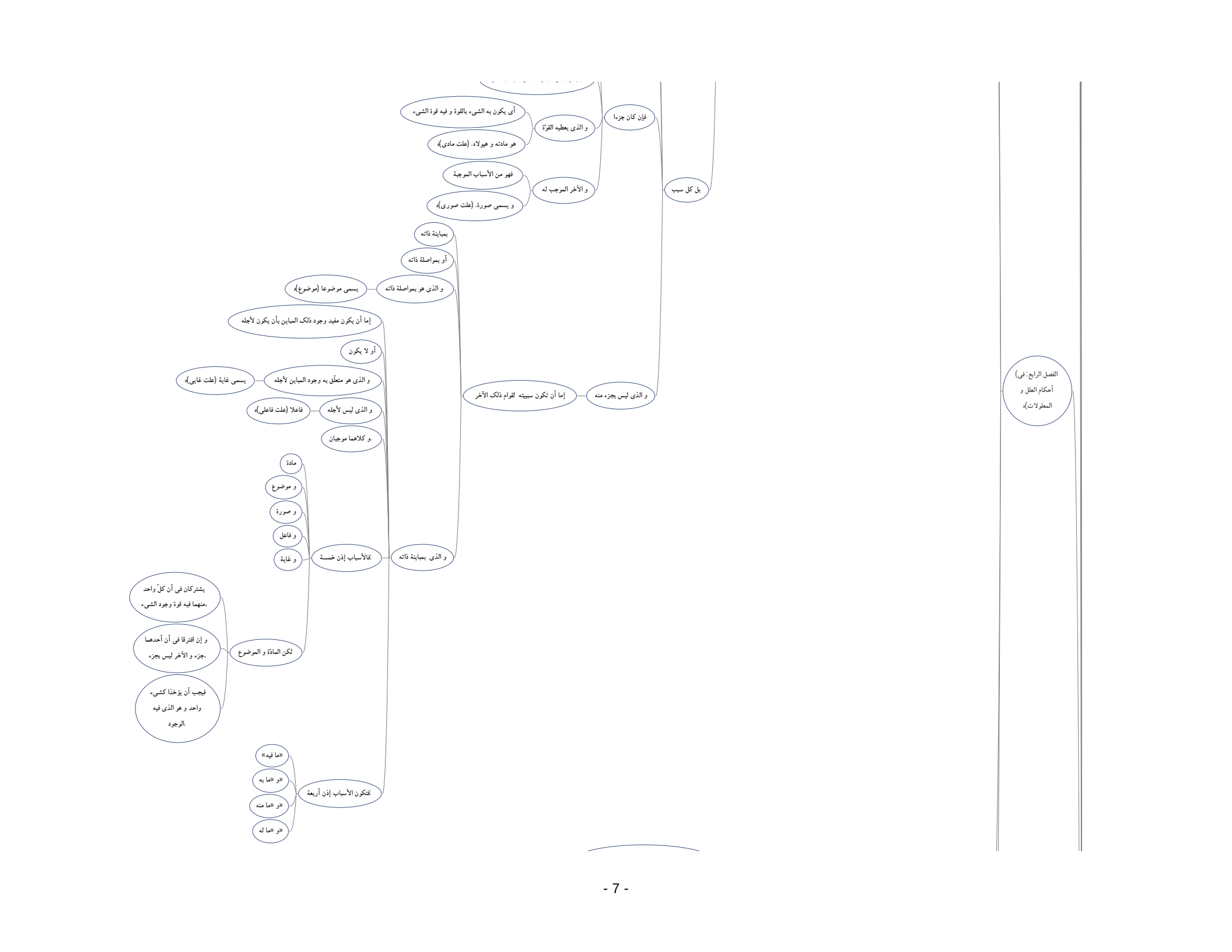
الفصل الرابع: فی أحكام العلل و المعلولات)ه
بل كل سبب
فإن كان جزءا
أی يكون به الشیء بالقوة و فيه قوة الشیء
و الذی يعطيه القوّة
هو مادته و هيولاه. (علت مادی)ه
فهو من الأسباب الموجبة
و الآخر الموجب له
و يسمى صورة. (علت صوری)ه
و الذی ليس بجزء منه
بمباينة ذاته
أو بمواصلة ذاته
و الذی هو بمواصلة ذاته
يسمى موضوعا (موضوع)ه
إما أن تكون سببيته لقوام ذلک الآخر
إما أن يكون مفيد وجود ذلک المباين بأن يكون لأجله
أو لا يكون
و الذی هو متعلّق به وجود المباين لأجله
يسمى غاية (علت غايی)ه
و الذی ليس لأجله
فاعلا (علت فاعلی)ه
.و كلاهما موجبان
و الذی بمباينة ذاته
.فالأسباب إذن خمسة
مادة
و موضوع
و صورة
و فاعل
و غاية
لكن المادّة و الموضوع
.يشتركان فی أن كلّ واحد منهما فيه قوة وجود الشیء،
و إن افترقا فی أن أحدهما جزء، و الآخر ليس بجزء،
فيجب أن يؤخذا كشیء واحد و هو الذی فيه الوجود.
.فتكون الأسباب إذن أربعة
«ما فيه»
«و «ما به
«و «ما منه
«و «ما له

المسألة الثالثة فی بیان أن تأثیر الفاعل لیس الا فی وجود الفعل
فالسبب الفاعلی فیما یحدث
لأن
لیس سببا للحادث من حیث هو حادث من کل جهة
.الحادث له وجود بعد أن لم یکن
،و کونه بعد ما لم یکن لیس بفعل فاعل
إنما ذاک الوجود هو المتعلّق بغیره
.و لکن له فی نفسه أنه لم یکن
المسألة الرابعة فی بیان أن العلة الموجدة لا بد و أن تکون موجوده حال وجود المعلول
فـ
إذا
کان الوجود متعلقا بالغیر
و یستحیل أن یکون وجود عن علّة لیست فعل الوجود
.یکون مع الوجود علی ترتیب یقتضی لا محالة - کما علمت - نهایة عند الأسباب الأول
المسألة الأولی فی أن قول الموجود علی ما تحته بالتشکیک
الموجود
یقال بمعنی التشکیک علی الذی وجوده لا فی موضوع
.و یقال علی الذی وجوده فی موضوع
المسألة الثانیة فی تحقیق الکلام فی قولنا: الجوهر موجود لا فی موضوع
و قولنا: «موجود لا فی موضوع» قد یفهم منه معنیان:
أن یکون وجود حاصل (ثابت و محصل)، و ذلک الوجود لا فی موضوع (واجب الوجود)،
و الآخر أن یکون معناه الشیء الذی وجوده لیس فی موضوع (جواهر)،
و الفرق بین المعنیین
،أنک تدری أن الإنسان هو الذی وجوده أن یکون لا فی موضوع
و لست تدری أنه لا محالة موجود لا فی موضوع (وجوبا لا فی الموضوع لیست)،
فأنک قد تحکم بهذا الحکم علی الشیء الذی یجوز أن یکون معدوما
و کون الشیء موجودا لا فی موضوع بالمعنی الأوّل
،من لازم الوجود للشیء الذی لا یدخل فی ماهیة الشیء
،و هو مما قد تبحث عنه
-فإنه لیس هاهنا معنی إلا الوجود الذی لیس هو بنفسه ماهیّة لشیء من الموجودات التی عندنا
و قد زید علیه أنه «لیس فی موضوع».
فإذن بهذا المعنی لا یکون جنسا لشیء،
،و ذلک لأنّه إن کان شیء ماهیّته أنه موجود
،ثم ذلک الوجود لیس فی موضوع
،فلا یتناول سائر الأشیاء التی لیس وجودها ماهیتها من حیث ماهیته
فلا یکون جنسا له و لغیره
أما المعنی الثانی، و هو الذی معناه شیء إنما له إذا وجد بهذا النحو من الوجود
.فهو مقولة الجوهر
الهیات عیون الحکمه

ابوعلی سینا
الفصل الخامس: فی الموجود و بیان انقسامه إلی الجوهر و العرض)ه
المسألة الثالثة فی تحقیق الکلام فی قولنا العرض هو الموجود فی موضوع
و أما الوجود الذی یکون لأشیاء فی موضوع فیفهم منه أیضا معنیان.
و واضح من أحد المعنیین أنه لیس جنسا
و إنما یشکک فی المعنی الثانی الذی یزاء المفهوم للمعنی الآخر من الموجود لا فی الموضوع (جوهر)ه.
فنقول: إن هذا المعنی لیس جنسا للأعراض
لأنه لیس داخلا فی ماهیتها
و إلا لکان تصوّرک للبیاض بیاضا یکون لیشتمل علی تصوّرک أنه فی موضوع
و کذلک فی الکم.
و
لا یمکنک إذا فهمت حقیقة الجوهر أن لا تحمل علیه (وقتی حقیقت جوهر را فهمیدی نمی توانی چیزی بیابی که جوهر را بر آن حمل نکنی)ه
و یمکنک أن لا تحمل المعنی الآخر علیه. (ولی به معنی واجب الوجود نمی توانی بر چیزی آن را حمل کنی)ه
المسألة الرابعة فی بیان أن الوجود لیس جنسا لما تحته
و لأن
الوجود لما کان فی موضوع
إما أن یکون مع وجود موضوعه بالطبع
أو بعده
و وجود ما لیس فی الموضوع
لا یلزم أن یکون
علی وجود الشیء الذی فی الموضوع
و لا بعده
فالموجود هذا (واجب الوجود)ه
قبل ذلک (جوهر)ه بـ
الذات (مرتبه وجود)ه
و الحد (تعریف)ه
و هذه القبلیّة له من حیث الوجود
و هو المعنی المشار إلیه بأن فیه هاهنا شرکة
کتقدم الاثنین علی الثلاثة
فإن ذلک لیس من حیث العددیة، بل من حیث الوجود
فیکون متقدّما فی المعنی المفهوم من الوجود.
و لا یکون متقدّما فی المعنی المفهوم من العدد.
فلا یکون الوجود بینهما بالسّوِیّة.
المسألة الخامسة فی تقسیم الأعراض
و الموجودات التی فی موضوع:
منها ما لها قرار فی الموضوع
و منها ما وجودها لا علی سبیل الاستقرار
و أولاهما بالوجود ما هو بمعنی الاستقرار
بعض الموجودات فی موضوع للموضوع فی نفسه فقط
و بعضها للموضوع بمعنی وجود غیره فقط
و بعضها للموضوع فی نفسه بالنسبة إلی غیره
لا أنّه نفس وجود غیره بإزائه.
فـ
أولاها بالوجود المتقرر فیه
و أقلّها استحقاقا للوجود من هذین الذی لأجل وجود غیره

و الثالث متوسّط (اين)،
.و من وجه آخر
مثال الأول البياض (كيف مبصر)،
مثال الثانى الأخوّة (مقوله نسبت يا اضافه)،
مثال الثالث الاين. (مقوله اين)،
{مثال}
أضعف المتقرر فى نفسه
ما هو بسبب إضافة نفسه
كالوضع
ما هو إلى غير فى حكمه
.مثل ذلک: الأصغر و الأكبر
و أضعف ما هو بسبب قياس إلى غيره (اضافه)،
و أضعف الثالث
.ما كان إلى غير قارّ
.«كى «متى
و أيضا
المسألة الأولى فى تعريف الواجب
،فإما واجب
.و إما غير واجب
.فالواجب هو الذى يكون له دائما
و كل وجود للشىء
،إمّا له بذاته
.و إما له بغيره
و كل ذلک
المسألة الثانية فى أن الشىء الواحد لا يكون واجبا لذاته و لغيره معا
.يكون وجوده يجب بغيره
و ينعكس
فيستحيل أن
كل ما يجب لذاته وجوده
لم يجب وجودها
و إلا لكان لذاته واجب الوجود
و لم يمتنع وجودها
و إلا لكان ممتنع الوجود لذاته فلم يوجد
فإذا اعتبرت ماهيته بلا شرط
لا عن ذاته
و لا عن غيره. (يعنى امكان بالغير محال است)،
لذاته ممكن
و بشرط لا علته ممتنع
.و بشرط علته واجب
فإذن وجوده
كل ما يجب وجوده (ممكن)،
المسألة الثالثة فى تفسير الممكن
فبأحدهما هو ممكن
و بالآخر واجب
و وجوده لا بشرط علته غير وجوده بشرط علته
.فليس ذاته بذاته بلا شرط غيره واجبا
.فإذن ذاته بذاته ممكن
كل ما وجوده مع غيره من حيث الوجود لا من جهة الزمان
المسألة الرابعة فى أنه لا يجوز موجودين يكون كل واحد منهما واجبا لذاته، ثم يكون كل واحد منهما موقوف الوجود على وجود الآخر

الفصل السادس فى مباحث الممكن و الواجب
المسألة الخامسة فى أن واجب الوجود لذاته يجب أن يكون مبرأ فى حقيقته عن جميع جهات التركيب
كل ما هو جزء
معنوى
كأجزاء الحدّ (جنس و فصل)،
أو قوامى
كالمادّة و الصورة
أو كمّى
كالعشرة و ما هو ثلاثة أذرع مثلا
فـ
وجوده بشرط جزئه
و جزؤه بشرط غيره
فليس واجب وجود بذاته.
المسألة السادسة فى بيان أن الممكن لا بد له من سبب
كل ممكن الوجود بذاته
لا يخلو فى وجوده إما أن يكون
عن ذاته،
أو عن غيره،
أو لا عن ذاته و لا عن غيره.
و ما ليس له وجود لا عن ذاته و لا عن غيره
فليس له وجود.
و ليس لممكن الوجود بذاته وجود عن ذاته،
و إلا لوجب ذاته عن ذاته؛
فإذن وجوده عن غيره.
المسألة السابعة فى بيان أن الممكن ما لم يجب صدوره عن سببه فانه لا يوجد
و وجوده عن غيره معنى غير وجوده فى نفسه
لأن وجوده
فى نفسه غير مضاف،
و عن غيره مضاف.
و إذا كان وجوده عن غيره ممكنا أيضا و لم يجب
احتاج وجوده عن غيره، فى أن يحصل، إلى غيره
فيتسلسل إلى غير نهاية
و سنوضح بطلان هذا فى العلل.
فإذن يجب أن يجب وجوده عن غيره
فيتسلسل إليه،
فيكون حينئذ وجوده عن غيره واجبا حتى يوجد.
فإذن
الممكن لذاته، ما لم يجب عن غيره، لم يوجد.
و إذا وجب عن غيره كان وجوده عن غيره واجبا عن ذلك الغير و واجبا له.
فيكون
باعتبار نفسه ممكنا
و باعتبار غيره واجبا.
الكلى لا وجود له من حيث هو واحد
و إلّا لكانت الإنسانية الواحدة بعينها مقارنة للأضداد (كوتاه و بلند و سفيد و سياه)،
لا لأجل وحدة الاعتبار

الفصل السابع فى الكلّى و الجزئى
المسألة الأولى فى ان الكلى لا وجود له فى الأعيان
مشترک فيه، فى الأعيان
و الأضداد إنما يمتنع اقترانها
بل لأجل وحدة الموضوع
فإنه لو كانت الأضداد تجتمع
لكان اعتبار الشىء مع أحدهما غير اعتباره مع الثانى
فكان لون من حيث هو أسود
لم يجتمع معه من حيث هو أبيض
بل افترقا برفع ذلک
فاجتماعهما مستحيل
لأنه ليس يجوز أن يكون الواحد موصوفا بهما لا بشىء آخر.
و كيف يتصوّر حيوان بعينه هو ذو رجلين و غير ذى رجلين
و وحدتان هما
وحدة واحدة فى العدد
فلا يكون واحدا بالذات
المسألة الثانية فى بيان أن الشىء كيف يكون كليا مشتركا فيه فى الأذهان
فالكلى إنما هو واحد بحسب الحدّ (تعريف منطقى)؛
و وجود الحدّ فى النفس
بأن يكون معنى معقول واحد بالعدد من حيث هو فى نفس له إضافات كثيرة إلى أمور كثيرة من خارج ليس هو أولى بأن يطابق بعضها دون بعض.
و معنى المطابقة
أن يكون لو كان هو بعينه فى أى مادّة كانت
لكان ذلک الجزئىّ
أو أىّ واحد منها سبق إلى الذهن قبل الآخر
أثّر هذا الأثر فى النفس.
المسألة الثالثة فى تمييز الماهية عن لواحقها (نوع و جنس)؛
و هذه الطبيعة إذا وجدت فى الخارج و وجدت كثيرة، فلا يخلو كل واحد من تلک الكثرة، إذا وجد غير الآخر، عن أن يكون
لكونه تلک الكثرة
أو لا لكونه تلک.
فإن كان لأجل تلک الطبيعة
كان يجب أن يكون كلّ واحد غير نفسه
و كان يجب فى كل شخص الكثرة
إذ كان إنما هو كثير لأنه إنسان
فإذن الكثرة تعرض له بسبب
و لو كان من كل واحد منها أنه تلک الطبيعة و أنه هو معنى واحد أو يلزم أحدهما الآخر،
لما كانت تلک الطبيعة إلا هو بعينه
و هذا المعنى فى الجنس أظهر
لأنه ليس يمكن أن يحصل المعنى الجنسى بالفعل إلا و قد صار نوعا.
و إنما صار نوعا لزيادة اقترنت به ليس لذاته
و تلک الزيادة شرط زائد وجودى أو عدمىّ
المسألة الرابعة فى الاشارة الى شىء من أحكام الفصل
و من شرط هذه الزيادة فى الجنس أن لا تكون داخلة فى ماهيّة العامّ الجنسى
و إلا لكانت مشتركا بها، بل يجب أن تكون زائدة عليها (ماهية عام جنسى)؛
نعم! قد يدخل فى تخصيص انيته.
و اعلم أن الفصل
لا يدخل فى ماهية طبيعة الجنس
و يدخل فى انيّة أحد الأنواع.

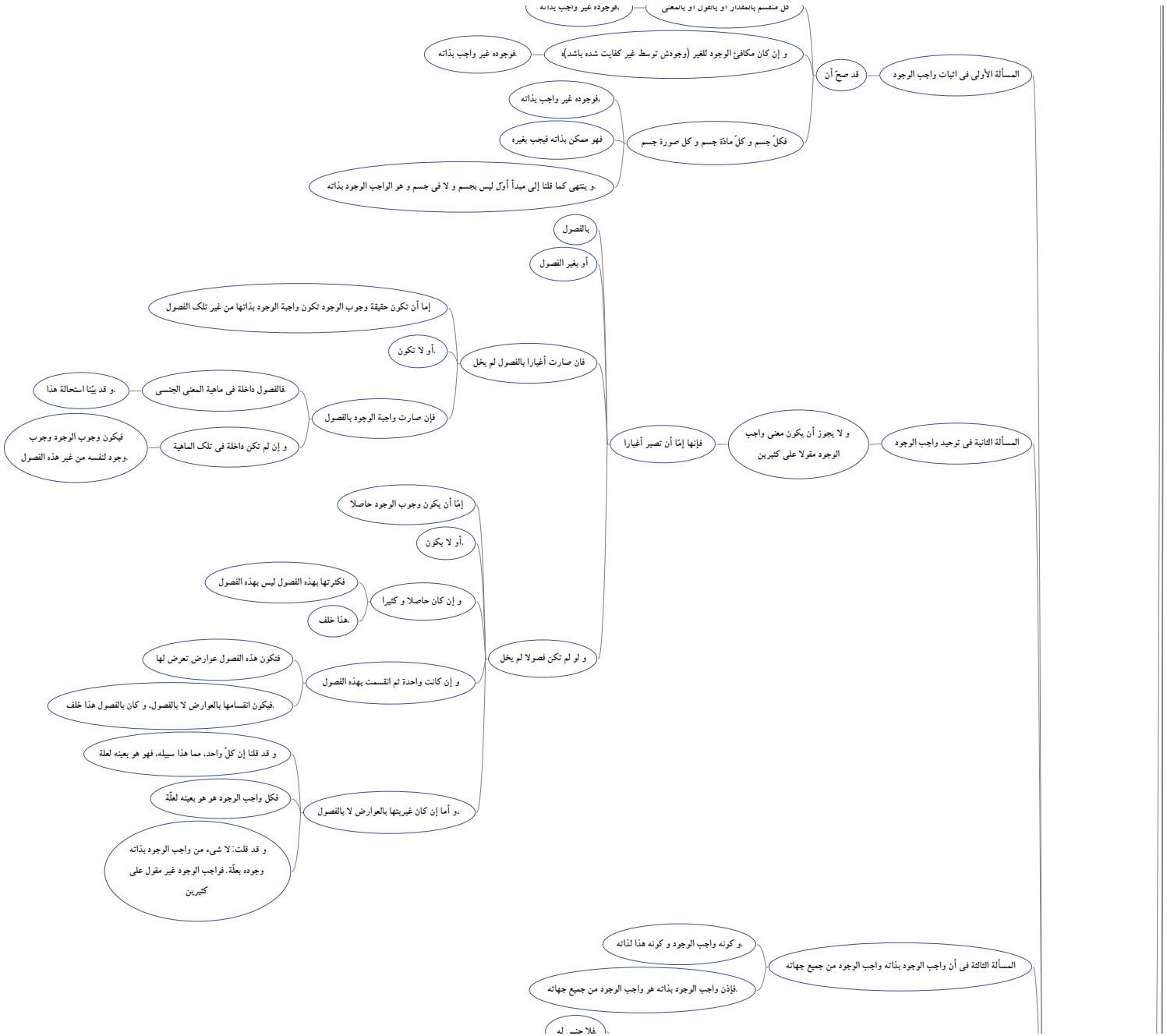
المسألة الأولى فى اثبات واجب الوجود
قد صحّ أن
كل منقسم بالمقدار او بالقول او بالمعنى ،فوجوده غير واجب بذاته
و إن كان مكافئ الوجود للغير (وجودش توسط غير كفايت شده باشد)، ،فوجوده غير واجب بذاته
فكلّ جسم و كلّ مادّة جسم و كل صورة جسم ،فوجوده غير واجب بذاته
فهو ممكن بذاته فيجب بغيره
.و ينتهى كما قلنا إلى مبدأ أوّل ليس بجسم و لا فى جسم و هو الواجب الوجود بذاته
المسألة الثانية فى توحيد واجب الوجود
و لا يجوز أن يكون معنى واجب الوجود مقولا على كثيرين
فإنها إمّا أن تصير أغيارا
بالفصول
أو بغير الفصول
فان صارت أغيارا بالفصول لم يخل
إما أن تكون حقيقة وجوب الوجود تكون واجبة الوجود بذاتها من غير تلك الفصول
.أو لا تكون
فإن صارت واجبة الوجود بالفصول
.فالفصول داخلة فى ماهية المعنى الجنسى
.و قد بيّنا استحالة هذا
و إن لم تكن داخلة فى تلك الماهية
فيكون وجوب الوجود وجوب وجود لنفسه من غير هذه الفصول.
و لو لم تكن فصولا لم يخل
إمّا أن يكون وجوب الوجود حاصلا
.أو لا يكون
و إن كان حاصلا و كثيرا
فكثرتها بهذه الفصول ليس بهذه الفصول
.هذا خلف
و إن كانت واحدة ثم انقسمت بهذه الفصول
فتكون هذه الفصول عوارض تعرض لها
.فيكون انقسامها بالعوارض لا بالفصول، و كان بالفصول هذا خلف
،و أما إن كان غيريتها بالعوارض لا بالفصول
و قد قلنا إن كلّ واحد، مما هذا سبيله، فهو هو بعينه لعلة
فكل واجب الوجود هو هو بعينه لعلّة
و قد قلت: لا شيء من واجب الوجود بذاته وجوده بعلّة. فواجب الوجود غير مقول على كثيرين
المسألة الثالثة فى أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته
.و كونه واجب الوجود و كونه هذا لذاته
.فإذن واجب الوجود بذاته هو واجب الوجود من جميع جهاته
.فلا حنث له

الفصل الثامن فى الإلهيات
المسألة الرابعة فى شرح الصفات السلبية لواجب الوجود
و لأنّه لا ينقسم بوجه من الوجوه
فلا جزء له
و إذ لا جنس له
.فلا فصل له
-و لأن ماهية انيته - أعنى الوجود
.فلا ماهية يعرض لها الوجود
فلا جنس له
إذ لا مقول
عليه
و على غيره (اجزاء فرضى مرتبط به ذات)ه
.فى جواب ما هو، شىء
المسألة الخامسة فى بيان أنه لا حد له
و إذ لا جنس له و لا فصل
.فلا حدّ له
المسألة السادسة فى بيان أنه لا ضد له
و إذ لا موضوع له
.فلا ضدّ له
المسألة السابعة فى بيان أنه لا ند له
و إذ لا نوع له
.فلا ندّ له
المسألة الثامنة فى بيان أن واجب الوجود لذاته لا يتغير
و إذ هو واجب الوجود من جميع جهاته
.فلا تغير له
المسألة التاسعة فى انه عالم
و هو عالم
لا لأنه مجتمع الماهيّات
بل لأنه مبدؤها، و عنه يفيض وجودها
و هو معقول وجود الذات (مجرد)ه، فإنّه مبدأ
و ليس أنه معقول وجود الذات
.غير أن ذاته مجرّدة عن المواد و لواحقها التى لأجلها يكون الموجود حسيًا لا عقليًا
المسألة العاشرة فى أنه سبحانه قادر
و هو قادر الذات
لهذا بعينه (همان دليل قبلى)ه
.لأنه مبدأ عالم بوجود الكل عنه
و تصور حقيقة الشىء - إذا لم يحتج فى وجود تلك الحقيقة إلى شىء غير نفس التصوّر
.يكون العلم نفسه قدرة
و أما إذا كان نفس التصور غير موجب
.لم يكن العلم قدرة
و هناك فلا كثرة
.بل إنما توجد الأشياء عنه من جهة واحدة
.فإذا كان كذلك، فكونه عالما لنظام الكل الحسن المختار هو كونه قادرا بلا اثنينيّة و لا غيرية
المسألة الحادية عشر فى بيان أن صفاته تعالى محصورة فى أمرين: السلوب و الاضافات
و هذه الصفات له لأجل اعتبار ذاته مأخوذا مع اضافة. (يا لحاظ فعل)ه
و أما ذاته فلا تتكثّر - كما علمت - بالأحوال و الصفات
و لا يمتنع أن تكون له كثرة إضافات و كثرة سلوب
المسألة الثانية عشر فى القانون الكلى فى أسمائه سبحانه
و أن يجعل له بحسب كل إضافة اسم محصّل
و بحسب كل سلب اسم محصّل

المسألة الثالثة عشر فى تفصيل القول فى كل واحد من أسمائه
فـ
«إذا قيل له: «قادر
فهو تلك الذات مأخوذة بإضافة صحّة وجود الكل عنه
الصحّة التى بالإمكان العامّ لا بالإمكان الخاصّ.
فكل ما يكون عنه يكون بلزوم عند ما يكون
لأن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته.
«و إذا قيل: «واحد
يعنى به
موجود لا نظير له
أو موجود لا جزء له
فهذه التسمية تقع عليه من حيث اعتبار السلب.
«و إذا قيل: «حق
عنى
أن وجوده لا يزول
و أن وجوده هو على ما يعتقد فيه.
«و إذا قيل: «حىّ
عنى أنه موجود لا يفسد،
و هو مع ذلک على الإضافة التى للعالم العاقل.
«و إذا قيل: «خير محض
يعنى به أنه كامل الوجود برىء عن القوة و النقص
فإنّ شرّ كل شىء نقصه الخاصّ.
و يقال له خير لأنه يؤتى كلّ شىء خيريّته (وجود و بهره هاى وجودى)»
فإنه ينفع
بالذات و الوصال (اتصال وجودى)»
و يضر بالعرض و الانفصال (قطع بهره وجودى)»
أعنى بالمواصلة؛
وصول تأثيره،
و أعنى بالانفصال؛
احتباس تأثيره.
المسألة الأولى فى البحث عن ماهية اللذة و حقيقتها
و إذا كان كل مكمّل مدرِک يلتذّ به المدرک
و هذا هو اللذة و هو إدراک الملائم
و الملائم هو الفاضل بالقياس إلى الشىء
ک
الحلو عند الذوق
و النور عند البصر
و الغلبة عند الغضب
و الرخاء (سستى)» عند الوهم (خيال پردازى)»
و الذكر عند الحفظ
و هذه كلها ناقصة الإدراک
و النفس الناطقة فاضلة الإدراک
و مدركات هذه نواقص الوجود

الفصل التاسع فى تقرير المعاد
المسألة الثانية فى اثبات السعادة الروحانية
فإدراک النفس الناطقة للحقّ الأوّل
الذى
.هو المكمّل لكل وجود بل المبتدئ
.و هو الذى هو الخير المحض
.ألذّ شىء
و إذا لم تلتذّ أنفسنا بذلک، أو التذت لذة يسيرة ،
فذلک
للشواغل البدنيّة التى هى كالأمراض
و لبعد المناسبة لغرق النفس فى الطبيعة
مثل المرضى الذين لا يلتذّون بالحلو أو يتأذّون
و إذا زال العائق
تمّت اللذة بالحُلو
و ظهر التألّم بالمُرّ
و هذا أيضا
كالجَدر الذى لا يحسّ بألم و لا لذة
.و كالذى به الجوع المسمّى بوليموس (بيمارى گرسنگى دائم)، فإنه جائع و لا يحسّ بألم الجوع
.فإذا زال العائق يشتد به إحساسه
المسألة الثالثة فى اثبات الشقاوة الروحانية
فكذلک فقد النفس الناطقة بملاحظة كماله، من مؤلمات جوهره
لأن فقد كل قوة فعلها الخاصّ بها من مؤلماتها إذا كانت تدرک الفقد
لكن البدن هو الشاغل عن الإحساس
بألم هذا الفقد
أو بألم وجود مضاد للحق
.مثل ما نحس من الألم بذوق مضاد للحلو
فإذا زال البدن
اشتدّت لذة الواجد
و عظم ألم الفاقد
اشتدادا لا يقاس إلى حال
التذاذ بحلو
.أو تألّم بمرّ
المسألة الرابعة فى ضبط المعرفة التى بها تكمل السعادة الانسانية
و السعادة هى
الانقطاع بالجملة عن ملاحظة هذه الخسائس (پستى هاى دنيوى)،
و وقف النظر على جلال الحق الأوّل
و مطالعته مطالعة عقلية
و الاطلاع على الكل من قبله لـ
يكون صورة للكل متصوّرة فى النفس الناطقة
-يلحظها و هو يشاهد ذات الأحد الحق
-من غير فتور و لا انقطاع
.مشاهدة عقلية
.و اللّه ولىّ تسهيل سبيلنا إليه بتوفيقه
. تمّت عيون الحكمة